الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

12 **يوليو** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

الأطفال.. سلعة لمشاهير "مواقع التواصل"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 05 يوليو 2021م
https://www.al-madina.com/article/740134

محمد الخمعلي – الرياض

تحول الأطفال سلعة لكسب الأموال، في ظاهرة أثارت جدلاً واسعاً في المجتمع، بعد استغلال هذه الفئة في وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة تجارية، في حين حذرت النيابة العامة من هذه الجريمة، ووجهت برفع الدعاوى الجزائية ضد المخالفين، بمن فيهم أولياء أمورهم، وأكدت هيئة الإعلام المرئي مراقبتها للمحتوى الرقمي.

ويوما بعد يوم تتزايد حالات استغلال بعض مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي لأطفالهم لتحقيق مزيد من الشهرة والانتشار واستغلال ذلك بـ"التكسّب" المادي من خلال الزج بهم في عالم الإعلانات في سن مبكرة ، ورأى بعض رواد مواقع التواصل أن "الهوس" في اجتذاب أكبر عدد من المتابعين من خلال اللعب على وتر عاطفتهم، طغى على مشاعر الأبوة والأمومة لدى كثير من الراغبين في الشهرة من الجنسين، ودفع ببعضهم إلى تحويل طفله لـ«سلعة» لزيادة أعداد المتابعين، والتكسّب المادي جراء ذلك لاحقاً، مؤكدين أن هذا السلوك بمثابة جريمة "منسية" مطالبين بمحاسبة مرتكبي مثل هذا التصرفات "البشعة" والتجاوزات "الشنيعة" لردعهم ومنع تفشي السلوكيات السلبية المشابهة.

ويرى الإعلامي بشير الزويمل، أن ما يتعرض له بعض الأطفال على مواقع التواصل يمثل انحرافاً صارخاً لقيم المجتمع، مبيناً أن حقوق الطفل انتهكت من قبل بعض المشاهير الذين فضلوا الكسب المادي على حساب التنازل عن الأخلاق والقيم التي يجب غرسها في الأطفال والحفاظ على مشاعرهم وحمايتها، مناشداً الجهات المختصة بالتدخل بـ"حزم" لوقف استغلال براءة الأطفال للتسويق وجني الأرباح، موضحاً أن لتلك السلوكيات آثاراً نفسية وأخلاقية "وخيمة" وينبغي منع انتشارها وتفشيها في المجتمع لحماية الأطفال من الأفعال غير المسؤولة من قبل أولياء أمورهم، لافتا الى أن بعض مشاهير مواقع التواصل يتعمدون نشر الأمور "السلبية" وغير المقبولة اجتماعياً لكي يتداولها المتابعون في ما بينهم، مبيناً أن الأسباب النفسية وراء هذا الفعل هو هوس الشهرة والاستعداد لعمل أي سلوك لـ"لفت الانتباه" وزيادة المتابعين، مبيناً أن النساء يمارسن هذا السلوك أكثر من الرجال.

ن جهتها قالت الأخصائية الاجتماعية ابتسام الفهد أن وجود الطفل كنجم في سن مبكرة، يؤثر على نفسيته وتكوينه العقلي، لأنه غير مهيأ للتعامل مع الأضواء والشهرة واتخاذ القرار، إذ ستتداخل مراحل حياته وسيتخذ القرارات التي لا تتناسب مع عمره". وأضافت الفهد: "إن الطفل سيدخل في مرحلة التوتر والعصبية والقلق والخوف وعدم الأمان والضغط الدائم من الأهل والمتابعين، ليبقى ضمن دائرة المنافسة وحتى لا تتأثر شهرته ليزيد الربح، وكأن بالأهل يسمحون باغتيال طفولة أطفالهم."

العقوبة

يعتبر استغلال الطفل أحد عوامل الإيذاء، وفقاً لما جاء في تعريف الإيذاء في نظام حماية الطفل، حيث عرف النظام "الإيذاء بأنه كل شكل من أشكال الإساءة للطفل أو استغلاله أو التهديد بذلك". وقال المحامي محمد الصعب ، بأن قانون حماية الطفل في لائحته التنفيذية شدد على حماية الأطفال من الاستغلال وتمكينهم من حقوقهم وعدم السماح لمن يقوم على رعايتهم من استغلالهم بهدف التكسب المادي أو تحقيق الشهرة، مبيناً أن استغلال الأطفال من خلال وسائل التواصل بغرض التكسب أصبح ظاهرة "سلبية" تهدد الاستقرار النفسي والاجتماعي للأطفال، ومجتمعنا ليس باستثناء، حيث ينتهك الوالدان أو من يقوم على تربية الأطفال حقوق الأبناء بعرضهم أمام الكاميرات بهدف الشهرة والترويج والتسويق من أجل مكاسب مادية، ما يؤدي إلى فقدان الأطفال براءتهم وانتهاك خصوصيتهم وما يتبع ذلك من آثار سلبية فادحة مشيرا الى ان الجهات المختصة فور تلقيها البلاغات تقوم بالتحرك سريعاً من خلال اتخاذ الوسائل الكفيلة بحماية الأطفال، وحول العقوبات التي تنتظر الوالدين المتورطين باستغلال أطفالهم.

يشار الى أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية قد أعلنت مؤخراً، عن تجريم «ظاهرة المشاهير من الأطفال المستغلين بطريقة غير جيدة لأغراض الشهرة والتكسب»، ووضعت عقوبات رادعة للمخالفين، وعلى الرغم تجريم هذا السلوك المشين ، إلا أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في حالات استغلال لأطفال من قبل والديهم أو أشقاءهم بهدف جني الأموال، كما أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد طالبت في وقت سابق بالإبلاغ عن أي حالات استغلال للأطفال بغرض التكسب على الرقم 1919.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الموثقون والموثقات نفذوا 200 ألف عملية توثيق خلال ستة أشهر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 ذو ال 1442هـ - 12 يوليو 2021م
https://www.alriyadh.com/1894447

قدمت خدمة الموثق التابعة لوزارة العدل خلال شهر يونيو الماضي أكثر من 22 ألف عملية توثيقية، فيما بلغ إجمالي عدد عمليات التوثيق منذ بداية العام الجاري أكثر من 200 ألف عملية توثيقية.
وتنوعت الخدمات ما بين توثيق وفسخ الوكالات والإفراغات والرهون العقارية، بالإضافة إلى الإقرارات المالية وتصحيح الصكوك العقارية وتوثيق عقود الشركات. وقالت الوزارة أن خدمة الموثق mwathiq.sa تهدف إلى التسهيل على الأفراد والمؤسسات والشركات للاستفادة من خدمات كتابات العدل في أي وقت وأي مكان بجودة عالية ووقت قصير. وتقدم خدمة الموثق العديد من الخدمات التوثيقية تشمل إصدار الوكالات أو فسخها وتوثيق عقود الشركات، بالإضافة لتوثيق الإفراغات العقارية وخدمة الرهون العقارية والتي تحتوي على خدمة رهن العقار، فك رهن العقار، إفراغ العقار مع رهنه، وتصحيح الصكوك وخدمة الإقرارات المالية التي تشمل خدمة الإقرار بالدين وخدمة الإقرار بسداد الدين أو التنازل عنه وخدمة التحقق من الصكوك العقارية والوكالات عبر الموثّقين المرخصين من وزارة العدل المتواجدين في جميع أنحاء المملكة. وأشارت الوزارة إلى أن الخدمة تُمكن المستفيدين من طلب خدمات التوثيق عن طريق التطبيق الخاص بخدمة الموثق والمتوفر على الأجهزة الذكية من خلال متجري أبل وقوقل بلاي. وتعد خدمة الموثّق من أبرز خدمات وزارة العدل التي أسندتها للقطاع الخاص بهدف تسهيل إجراءات عملية التوثيق على المستفيدين، تماشياً مع رؤية المملكة 2030 بالتحول الرقمي حيث يبلغ عدد الموثقين والموثقات المرخص لهم منذ صدور نظام التوثيق أكثر من 2200 موثق وموثقة موزعين حول أنحاء المملكة ويأتي ذلك ضمن مبادرات وزارة العدل بالشراكة مع الشريك التقني شركة ثقة.

الصحة: إتاحة الجرعة الثانية لكافة الأعمار..وتحصين 20 مليوناً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 01 ذو الحجة 1442هـ - 12 يوليو 2021م
https://www.al-madina.com/article/740171

واس - الرياض
أعلن المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور محمد العبدالعالي استئناف الخطة الوطنية بإعطاء الجرعة الثانية من لقاح فيروس كورونا للمستفيدين من الفئات العمرية كافة, مؤكداً أهمية اللقاحات في حماية المجتمع ومقاومة الفيروس.
وأوضح العبدالعالي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده اليوم, أن اللقاح الجديد "موديرنا" المعتمد مؤخراً من اللقاحات التي مرت بالعديد من الأبحاث من قبل الهيئة العامة للغذاء والدواء وتُوصل إلى اعتماده لمأمونيته, محذراً من نقل الشائعات حول اللقاحات والانسياق وراءها.
ولفت النظر إلى أن عدد الجرعات المعطاة في المملكة تقترب من 20 مليوناً, حيث وصلت إلى 19614937 جرعة معطاة في مراكز لقاح كورونا بمناطق المملكة كافة التي يتجاوز عددها 587 مركزاً, ومن المتوقع أن يزداد حجم الإقبال على المراكز خلال الأيام القادمة.

وأفاد المتحدث الرسمي لوزارة الصحة أن العزل المنزلي يكون لمن خالط شخصاً مصاباً يعيش معه في نفس المنزل أو خالط شخصاً مصاباً لمدة ربع ساعة، مبيناً أن مدة العزل تبدأ من وقت التشخيص ولمدة 10 أيام شريطة أن تكون آخر 3 أيام منها بلا أعراض حتى وإن امتدت المدة لأكثر من 10 أيام, محذراً من الخروج من المنزل دون التأكد من انتهاء الأعراض.

وأوضح أن منحنى تسجيل الإصابات يشهد تذبذبا, مؤكداً أهمية مواصلة اتباع الإجراءات الاحترازية لتحقيق مستوى إيجابي أفضل, مشيراً إلى أن فترتي عيد الفطر الماضي وبداية عام 2021م كان هناك ارتخاء من البعض مما أدى إلى ارتفاع الحالات المسجلة.

وأعلن تسجيل 1112 حالة جديدة لفيروس كورونا ليصبح إجمالي عدد الحالات المؤكدة في المملكة (501195) ، من بينها (10805) نشطة لا تزال تتلقى الرعاية الطبية، ومعظمهم حالتهم الصحية مطمئنة، منها (1418) حرجة, مشيراً إلى أن عدد المتعافين وصل إلى (482414) حالة بإضافة (1189) حالة تعافٍ جديدة, كما بلغ عدد الوفيات (7976) ، بإضافة (13) وفاة جديدة.

واختتم متحدث الصحة حديثه بأن المؤتمر سيستأنف عقب موسم حج هذا العام.

لجنة شورية تبحث معالجة تداخلات "الثقافة" والهيئات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 02 ذو الحجة 1442هـ - 12 يوليو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2075131

صعلمت «عكاظ» أن وزارة الثقافة بصدد استكمال هيكلة كافة المؤسسات التابعة لها، خلال العام الحالي. وبحسب مصدر ثقافي، فإن أبرز معوّق للبت في شأن الأندية الأدبية وجمعية الثقافة والفنون يتمثل في تعدد الجهات المعنية بها ومنها وزارتا الإعلام، والمالية، وأكد المصدر أن توفّر مؤشرات الأداء في المؤسسات يعزز فرص استمرارها لفترات مستقبلية.

وكانت لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بمجلس الشورى عقدت أمس اجتماعاً برئاسة الدكتور علي القرني، بمشاركة ممثلين من قيادات وزارة الثقافة برئاسة الرئيس التنفيذي لهيئة المسرح والفنون الأدائية سلطان البازعي، لدراسة التقرير السنوي لوزارة الثقافة.

وناقش الاجتماع الاستراتيجية العامة للوزارة، والهيئات التابعة لها، وما تم بشأن نقل الاختصاصات التي كانت تختص بها الجهات التي كانت تتبعها تلك الهيئات، ومعالجة التداخلات، وآليات التنسيق مع الجهات الأخرى. كما اطلع رئيس وأعضاء اللجنة على الشؤون الثقافية والأندية الأدبية، وتفعيل مراكز التواصل في الوزارة. كما بحث الاجتماع دور الوزارة في تحسين صورة المملكة، وما تمثله الوزارة وهيئاتها من دور في نقل الثقافة السعودية إلى الخارج، والتنسيق بينها وبين وزارة الإعلام ووزارة الخارجية وغيرها من الجهات.

وجرى خلال الاجتماع التطرق إلى بعض التحديات التي أشار إليها التقرير السنوي وتعاني منها الوزارة، وميزانية الوزارة والهياكل الوظيفية واستقطاب الكفاءات المتميزة لدعم أعمال واختصاصات الوزارة.

«الموارد» لـ «عكاظ»: وظفنا 8000 سعودي وسعودية في قطاع الاتصالات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 02 ذو الحجة 1442هـ - 12 يوليو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2075124

أكدت وزارة الموارد البشرية لـ«عكاظ» توظيف نحو ٨٠٠٠ سعودي وسعودية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات منذ بدء تطبيق القرار من أصل 9000 وظيفة مستهدفة، مؤكدة أن 50% من مجموع السعوديين يعملون في المنشآت الكبيرة والعملاقة. وتوقعت «الموارد» أنه مع دخول القرار حيز التنفيذ، الأحد الماضي، زادت نسب العاملين السعوديين في القطاع، مشيرة إلى أن قرار توطين قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أدى إلى ارتفاع متوسط إطار المشتركين الجدد من الجنسين في وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات بمقدار ٢٦%. ورأى المستشار الاقتصادي طلعت حافظ، أن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من أهم القطاعات؛ نظرا إلى توجه العالم بما فيه المملكة إلى الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على الإبداع في استخدام المعلومة، وأن توطين القطاع يوفر الوظائف بفعالية ويسهم في تخفيف حدة البطالة، مضيفا أن ٧٠% من المجتمع يضم فئة الشباب؛ وهم جيل التقنية والمعلوماتية، ما يسهم في تفعيل الطاقة المعلوماتية وانخفاض معدل البطالة، كما أن تمكين المرأة أيضا أدى إلى انخفاض البطالة.

مبادرات ومستهدفات «الرؤية» تحدث التغيير .. الإصلاحات السعودية تعزز الاستقرار الاقتصادي خلال الجائحة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 02 ذو الحجة 1442هـ - 12 يوليو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/07/12/article_2131476.html

لعبت الإصلاحات الطموحة، التي أجرتها الحكومة السعودية على مدى الأعوام الأربعة الماضية - وفق مستهدفات برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 - دورا رئيسا في مساعدة الاقتصاد على اجتياز تداعيات جائحة فيروس كورونا. ويرتكز الإصلاح الاقتصادي، الذي تنتهجه الحكومة - وفقا للسياسة المالية العامة - على رؤية 2030، وتبنت وزارة المالية كثيرا من الإصلاحات المالية الهادفة إلى تحقيق مستهدفات الرؤية الطموحة، منها: تنويع الإيرادات غير النفطية، وتوفير درجة عالية من المرونة تمكن الحكومة من مواجهة الأزمات، مع منح القطاع الخاص مزيدا من أدوات التمكين، وتعزيز الاستدامة المالية، ورفع نسب النمو نحو اقتصاد مزدهر. وتكثف الحكومة جهودها في تنمية وتنويع الاقتصاد وتحسين فرص العمل وتعزيز فاعلية الخدمات الحكومية، وأن يكون ذلك في ظل استقرار مالي واقتصادي، الذي يعد الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام. وخلال الأعوام الأربعة الماضية عملت الحكومة بشكل واضح على إيجاد دور فعال لتمكين القطاع الخاص، بما يسمح بتطوير الأداء والابتكار والمنافسة المحلية والدولية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وفرص العمل على المديين المتوسط والطويل، وهو ما يؤكده اهتمام الحكومة المستمر بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والإجرائية، التي تسهم في تسهيل مناخ الأعمال وزيادة استثمارات القطاع الخاص. وانعكس هذا التحسن على مؤشرات أداء القطاع الخاص، ومنها معدلات النمو الإيجابية للناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، كما استهدفت الميزانية العامة

للدولة لعامي 2020 و2021، وعلى المدى المتوسط، التركيز على تمكين القطاع الخاص. وستوفر الاستثمارات، التي سيضخها القطاع الخاص مدعوما ببرنامج «شريك»، مئات الآلاف من الوظائف الجديدة، وستزيد مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وصولا إلى تحقيق الهدف المرسوم له ضمن مستهدفات رؤية 2030. ويعمل صندوق التنمية الوطني على تأسيس صندوق البنية التحتية الوطني، الذي سيعمل على تسريع تنفيذ مشاريع البنية التحتية في المملكة من خلال تسهيل مشاركة القطاع الخاص في هذه المشاريع. وسيكون دور صندوق البنية التحتية الوطني مكملا لدور المركز الوطني للتخصيص من خلال تقديم الدعم التمويلي لمشاريع البنية التحتية لزيادة مشاركة القطاع الخاص. كما انعكست خطط وجهود الحكومة في تطوير وتحسين مناخ الأعمال وتنمية المحتوى المحلي وتعزيز تنافسية الاقتصاد على تحسن ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية، إذ جاءت المملكة في المرتبة الأولى ضمن قائمة أفضل عشر دول من حيث التحسن في سهولة ممارسة الأعمال خلال هذا العام. وفي إطار المبادرات الحكومية لتعزيز القطاع المالي والسياسة النقدية تم العمل على إصلاحات شاملة بغرض زيادة السيولة في أسواق الأسهم والسندات المحلية وتعميقها، بما في ذلك إعطاء فرصة أكبر للمستثمرين الأجانب للنفاذ إلى الأسواق واستحداث مجموعة من منتجات المشتقات المالية وتحسين بيئة الأعمال التجارية في ضوء التحول الرقمي، ومن ذلك إطلاق منصة «مراس»، التي أسهمت في تقليل المدة اللازمة لإنهاء إجراءات بدء العمل التجاري من 15 يوما إلى 30 دقيقة، إضافة إلى عملها كمركز موحد للإجراءات كافة عوضا عن مراجعة ثماني جهات حكومية مستقلة. وأثمرت الإصلاحات الهيكلية، التي قامت بها الحكومة في البنية التحتية القانونية والرقمية المتينة مع الاستثمار في العقول والأصول، في أن تكون المملكة "رقم واحد" ضمن مجموعة العشرين، ومن أمثلة ذلك النجاح، الذي تحقق في المدفوعات الرقمية، ودورها في دعم الرياديين والمنشآت الصغيرة لمواصلة أعمالها أثناء الظروف الاستثنائية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

آلية لتطبيق قرار التأمين ضد هروب العمالة المنزلية .. قريبا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 02 ذو الحجة 1442هـ - 12 يوليو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/07/12/article_2131466.html

تستعد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، لإصدار آلية تطبيق قرار التأمين ضد هروب العمالة المنزلية. وقالت لـ «الاقتصادية» الوزارة، "إن العمل جار بين وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والبنك المركزي السعودي ووزارة الداخلية، لإصدار آلية تطبيق قرار التأمين ضد هروب العمالة المنزلية، حيث سيتم ربط التأمين بعقد التوسط للاستقدام تقنيا، عن طريق منصة مساند"، مبينة أن البنك المركزي يختص بتحديد قيمة القسط التأميني للمنتج. وحول مزايا التأمين ضد هروب العمالة المنزلية للمستفيدين، أكدت الوزارة أنه قرار يقدم منافع لصاحب العمل والعامل، مثل: تعويض صاحب العمل عن نفقات استقدام عامل منزلي بديل في حال الوفاة أو العجز عن العمل أو إصابته بأمراض مزمنة وحرجة، وتعويضه عن مصروفات إعادة الجثمان والمتعلقات والممتلكات الشخصية في حال وفاة العامل المنزلي، وتعويضه في حال تغيب أو امتناع العامل عن العمل. وتعويض العامل في حال العجز الكلي الدائم أو العجز الجزئي الدائم الناتج عن حادث. وذكرت الوزارة أن التأمين على عقد العمالة المنزلية سيكون إلزاميا لأول عامين من تاريخ بداية العقد، على أن يكون التأمين بعد ذلك اختياريا لصاحب العمل عند تجديد إقامة العامل.

الحكومة الرقمية.. ركيزة السعودية المستقبلية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 ذو الحجة 1442هـ - 12 يوليو 2021م
https://www.alriyadh.com/1895800

خالد بن علي المطرفي

إن حوكمة المنصات الرقمية الحكومية ستوحد الجهود الوطنية والشراكات بين الهيئة والجهات الحكومية عبر منصاتها الرقمية، ليس ذاك فحسب، بل ستحقق التكامل بين المنصات الرقمية الحكومية، بما يسهم في مواءمة الإجراءات الحكومية، وتحقيق الاستثمار الأمثل للأصول القائمة..

من واقع الأرقام والإنجازات والمؤشرات الرقمية، الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات، جميعها يؤكد على تقدم المملكة العربية السعودية في مسار الخدمات الرقمية الحكومية المقدمة للمستفيدين الأفراد والمنشآت، والتي حققت قفزات نوعية كبيرة نحو الطريق إلى "الحكومة الرقمية الذكية ."

ومن يقرأ تفاصيل رؤية التحول الرقمي في السعودية، والتي بدأت تتضح ملامحها منذ أبريل 2016، يُدرك بما لا يدعُ مجالًا للشك الأهداف الاستراتيجية التي تعول عليها القيادة في تحويل البلاد إلى منصة رقمية متفوقة على المستويين الإقليمي والدولي، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ويتقاطع ذلك مع دراسة الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية 2020، وتأكيدها على دور الدول في خدمة أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، من خلال برامج التحول الرقمي وقدرتها على سد الفجوة بين شرائح المجتمع في مختلف المجالات، خاصة في طريقة استجابة الدول لجائحة كوفيد- 19.

أحد الأمثلة على نجاح التطبيقات والخدمات الحكومية الرقمية السعودية، خلال الجائحة، تطبيق "توكلنا" الذي أسهم في خدمة 20 مليون مستخدم، ليصبح جزءاً أساسياً من حياة المستفيدين، مُحققًا بذلك جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات .

هناك جهود كبيرة تُبذل لتطوير مستقبل التحول الرقمي الحكومي، وهو ما كان يتطلب إيجاد نماذج عمل جديدة تستفيد من الممكّنات والأدوات المتوفرة، مع ضرورة التفكير بشكل مبتكر وغير تقليدي، لتعمل تلك النماذج على إعطاء قيمة تسهم في إيجاد مكتسبات وطنية متنوعة تعمل على رفع كفاءة الإنجاز للقطاع الحكومي، لذلك جاءت الموافقة على إنشاء هيئة الحكومة الرقمية، بهدف تنظيم الأعمال في الجهات الحكومية، والوصول إلى حكومة رقمية استباقية مبادرة وقادرة على تقديم خدمات رقمية ذات كفاءة عالية، علاوة على تحقيق التكامل في مجال الحكومة الرقمية بين الجهات الحكومية كافة.

وتتمثل مهام واختصاصات الهيئة في إقرار السياسات المتعلقة بنشاطها، والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، واقتراح مشروعات الأنظمة ذات العلاقة، والمشاركة في إعداد الاستراتيجيات الوطنية للحكومة الرقمية والإشراف على تنفيذها ومتابعة الالتزام بها، والتنسيق مع الجهات المختصة للعمل على تنظيم أعمال الحكومة الرقمية، والمنصات والمواقع والخدمات الحكومية الرقمية، والشبكات الحكومية، والبوابة الوطنية الموحدة، ويشمل ذلك وضع الخطط والبرامج والمؤشرات والمقاييس ذات العلاقة بأعمال الحكومة الرقمية والخدمات الحكومية الرقمية المشتركة، وخدمات الثقة الرقمية في الجهات الحكومية، ومنصة السوق الرقمي الحكومي، وتنظيم عمليات التشغيل والإدارة والمشروعات المتعلقة بها، وتعميمها على الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الالتزام بها .

المشاركة المجتمعية والمهنية، جزء لا يتجزأ من تنمية شكل وإطار الحكومة الرقمية، لذا إطلاق الهيئة لاستبيان "كن شريك المستقبل" أمر في غاية الأهمية، من أجل سماع الآراء والمقترحات ومشاركة الأفكار الخلاقة لتطوير مستقبل الخدمات الحكومية الرقمية، وهو إيمان من الدولة بأن المواطن ومستفيدي الخدمات الحكومية الرقمية ومقدميها من الجهات الحكومية هم الشريك الاستراتيجي للهيئة، وخطوة للأمام لتحسين وتطوير خدمات الحكومة الرقمية وفق أعلى المعايير الدولية .

هذه الدعوة المفتوحة للمواطنين والجهات الحكومية والقطاع الخاص، والقطاع الثالث غير الربحي، ستسهم في بناء مستقبل خدمات رقمية ذكية ومبتكرة، وسيكون لها بالتأكيد انعكاسات إيجابية مباشرة وغير مباشرة على بناء واستدامة الاقتصاد الرقمي وتسريع الريادة التقنية المحلية، واستقطاب الشراكات الدولية، في مجال التحول التقني والرقمي.

وهناك جانب حيوي تسعى له هيئة الحكومة الرقمية، وهو التأكيد على حوكمة المنصات الحكومية الرقمية، لذلك وجهت الهيئة الجهات الحكومية بأهمية الحصول على الموافقة المسبقة قبل تأسيس أو إطلاق أي منصة جديدة عن طريق رفع طلب إلكتروني بهذا الإجراء.

بالتأكيد فإن حوكمة المنصات الرقمية الحكومية ستوحد الجهود الوطنية والشراكات بين الهيئة والجهات الحكومية عبر منصاتها الرقمية، ليس ذاك فحسب، بل ستحقق التكامل بين المنصات الرقمية الحكومية، بما يسهم في مواءمة الإجراءات الحكومية، وتحقيق الاستثمار الأمثل للأصول القائمة، وتحسين الكفاءة التشغيلية.. دمتم بخير.

ضرورة تخفيض ساعات وأيام العمل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 02 ذو الحجة 1442هـ - 12 يوليو 2021م
https://www.al-madina.com/article/740199

أيمن بدر كريّم

أفاد خبرٌ حديث، نشره موقع (العربية نت) باعتماد (أيسلندا) لنظام العملِ أربعة أيامٍ أسبوعياً فقط، نتيجة تحقيق تجربته «نجاحاً ساحقاً» خلال الفترة من (2015 إلى 2019)، مما أدى إلى انتقال نحو (86%) من العمّال إلى ساعات عملٍ أقصر لا تتجاوز (35) ساعة أسبوعيًا، دون المساسِ بالأجر الشهري نفسه، مع الحفاظ على الإنتاجية أو تحسّنها في غالبية أماكن العمل.. وفي السّياق نفسه، تقومُ الحكومة الإسبانيةُ حاليًا بمشروع تجريبي لشركات مهتمّة بتطبيق أسبوع عمل مكوّن من (4) أيام عمل فقط أي (32 ساعة) أسبوعياً، مع الأخذ في الاعتبار، أهمّية «عدم خسارة أيّ جزء من الراتب ولا عدد الوظائف».. كما تتردّد أخبارٌ بأن (اليابان) بدأت بالسّماح لنظام العملِ (4) أيام أسبوعياً لتجربةِ منافعه الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية على الموظفين.

وفي عام (2019) أظهرتْ تجربةُ شركة مايكروسوفت اليابان، تقليلها أيام العمل إلى (4) أيام أسبوعياً فقط «دون المساس بالرّاتب»، نتائج مشجّعة، حيث زادت المبيعاتُ بنسبة (40%)، وانخفضَ استهلاك الكهرباء بنسبة (23%)، وقلّت طباعة الأوراق بنسبة (59%)، وازداد الرضا الوظيفي إلى (92%) من الموظّفين، مع تقليلِ طلب الإجازات بنسبة (25.%)

وبصورةٍ عامّة، فالمنطقُ السليم والتجربة العملية يشيران إلى أنه لا يوجد عملٌ يُمكن إنجازه في (9) ساعات، ولا يمكن إنجازه في (6) ساعات دوام أو أقلّ، كما لا يوجد عملٌ يمكن إنجازه في (5) أيام أسبوعيًا، ولا يمكن إنجازه في (4) أيام أسبوعياً فقط، فضرورةُ الدوام لساعات عملٍ طويلة يوميًّا وأسبوعياً، مجرّد خرافة تاريخية تمّ استغلالها اقتصادياً، على حسابِ الرّفاهية الاجتماعية للأفراد، وازديادِ خطر إصابتهم بالأمراض النفسية والعضوية، مع اختلال توازن حياتهم العمَلية والشخصية.

يقول فيلسوف السّعادة والأخلاق والمنطق، وأستاذ الرياضيات، أكبرُ فلاسفة القرن العشرين (برتراند راسل): «إنّ العالمَ الحديث يُصيبه الكثير من الأذى نتيجة الاعتقاد بفضيلة العمل، بينما أرى السبيل إلى السّعادة والرّفاهية ينحصرُ في الإقلال المنظّم للعمل، ولو أنّ الكادح في سبيل الرزق عمل مدة (4) ساعات يومياً، لكان هناك ما يكفي كلّ إنسان ولما كانت هناك بطالة»، وهو هنا يُشير إلى الضرّر الكبير الذي يلحقُ بالأفراد جراء التنافسِ المحموم لساعات عمل طويلة غيرِ مُجدية، والإرهاقِ الفظيع، والنّهمِ المُفرط، والأنظمةِ غير الإنسانية للسُّخرة الوظيفية.. وأختمُ بالتشديد على أهميّة النظر في تقليص ساعاتِ العمل الأسبوعية لما لا يزيد عن (30) ساعة أسبوعياً فقط، من دون المساسِ بالرّاتب أو البدلات.

كاريكاتير

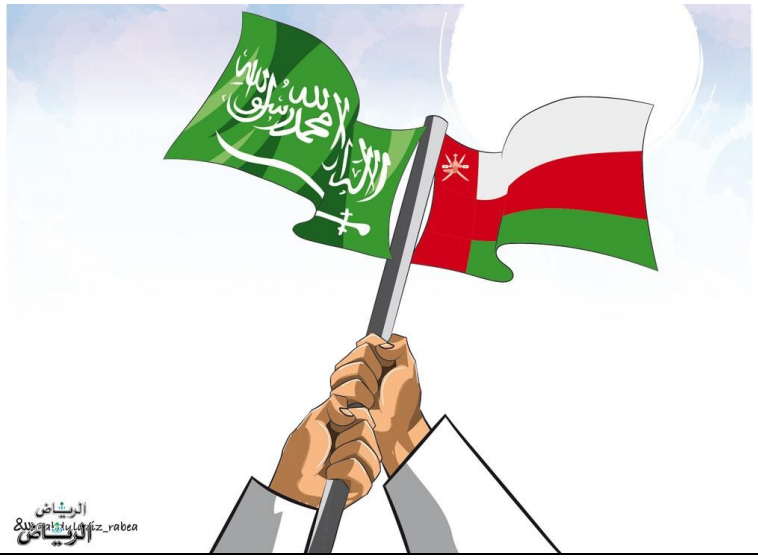

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 02 ذو الحجة 1442هـ - 12 يوليو 2021م

https://www.alriyadh.com/1895835

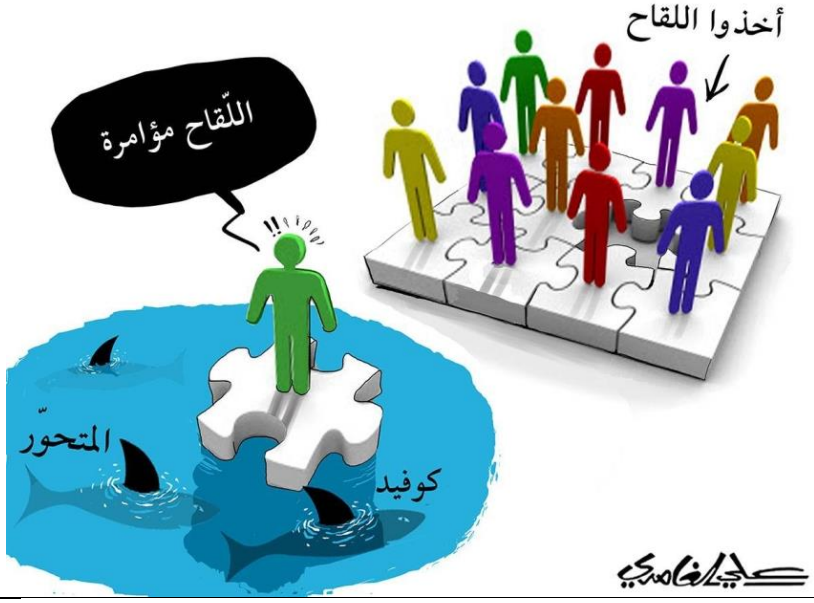

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 02 ذو الحجة 1442هـ - 12. يوليو 2021م

https://www.al-madina.com/article/740190/0